

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الإمتناع عن إبداء الرأي

لقد تعافنا على مراجعة القوائم المالية لشركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار) شركة مساهمة سعودية (الشركة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والتفسيرات الأخرى. ولم نبد رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة بسبب أهمية الأمور الموضحة في قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي في تقريرنا، حيث لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم المالية.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي:

١. لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة للسنوات والفترات المالية السابقة، ولذلك لم نتمكن من مراجعة الأرصدة الإفتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٩م ولم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الأرصدة الإفتتاحية للشركة، وبالتالي أي أثر قد يكون على المعاملات خلال سنة ٢٠١٩م والأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.
٢. لم تقم إدارة الشركة بإعداد القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وفقاً لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث يتضح من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها عدم ادراج العديد من الإيضاحات التفصيلية الهامة وعلى سبيل المثال ما يلي:
 - لم يتم الإفصاح عن المكونات التفصيلية لبند ممتلكات والآلات ومعدات.
 - لم يتم الإفصاح عن مكونات اعمار الديون الخاصة بالذمم المدينة التجارية.
 - لم يتم الإفصاح عن مكونات بنود قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.
 - لم يتم الإفصاح بشكل كافي عن التعاملات التفصيلية مع الأطراف ذات علاقة.
 - لم يتم الإفصاح عن البيانات التفصيلية للقروض.
 - لم يتم الإفصاح عن البيانات التفصيلية للإلتزامات المحتملة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٣. تم تعييننا كمراجعي حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد الخزينة البالغ رصيدها المدين وفقاً لدفاتر الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٩٣١ ٨٥ ريال سعودي. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة النقدية بالصندوق.
٤. تم تعييننا كمراجعي حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد المخزون ، كما لم يتم موافقتنا بمحاضر الجرد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وكشوف التقييم وبطاقات الصنف وبلغ رصيده المدين وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ مبلغ ٩٢٥ ٧٦٠ ريال سعودي ، مع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة المخزون والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
٥. لم يتم موافقتنا بالمصادقات البنكية وبعض كشوف الحساب لأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وتبلغ الأرصدة الدفترية لكل من البنوك الجارية المدينة والقروض الدائنة المستحقة على الشركة لصالح البنوك وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٢٧٨ ٧٢٣ ريال سعودي ومبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة البنوك والقروض.
٦. لم يتم موافقتنا بدراسة أثر الهبوط في قيمة المباني المسجلة على أراضي (المزارع) والبالغ قيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٧١٤ ٨٨١ ١٦ ريال سعودي نتيجة لوجود مؤشرات على الهبوط في قيمتها ، ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة لتحديد ضرورة تعديل صافي القيمة الإسترادية لها.
٧. إن سجل الممتلكات والألات والمعدات الذي تم موافقتنا به لا يوفر البيانات الكافية لبعض الممتلكات ذات القيم الجوهرية من ناحية التكلفة الدفترية أو تاريخ الشراء (المباني - التجهيزات) البالغ صافي تكلفتها الدفترية على التوالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٧٧٨ ٢٦٤ ٢٠ ريال سعودي ، ومبلغ ٧١٤ ٧٧٩ ٢ ريال سعودي ، كما لم تقم إدارة الشركة بالجرد الفعلي للممتلكات والألات والمعدات خلال السنوات المالية السابقة وكذلك في نهاية السنة المالية الحالية ، ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال تلك الممتلكات في ذات التاريخ ومبالغ الاهلاك الخاصة بهما.
٨. قامت إدارة الشركة بإستبعاد بعض بنود الممتلكات والألات والمعدات والبالغ تكلفتها ٠٠٨ ٣٩٢ ١٤ ريال سعودي وبصافي قيمة دفترية ١٧٤ ١٠٤١ ١ ريال سعودي والاعتراف بصافي القيمة الدفترية كمصروف استهلاك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و لم يتضح لنا آلية وإجراءات إستبعاد تلك الممتلكات والألات والمعدات وصحة إحتساب الأرباح والخسائر المالية الناتجة عن ذلك الإستبعاد ، ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة هذه الإجراءات وأثرها على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٩. لم يتم موافقتنا بكشوفات الحساب التحليلية لأرصدة الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ والمستندات المؤيدة لها كما في ٠١ يناير ٢٠١٩م والبالغة قيمتها ٣٦٠ ٤٤٧ ١٧ ريال سعودي، حيث قامت إدارة الشركة بتسوية الرصيد بالكامل خلال السنة الحالية وذلك بتحويل ونقل رصيد بمبلغ ٢٤٥ ٢٢٢ ٢ ريال سعودي إلى شركة أسواق ثمار ووسمي (شركة زميلة تحت التصفية) وتسجيل مبلغ ١١٥ ١٢٥ ١٥ ريال سعودي كخسائر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) . ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة هذه الإجراءات وأثرها على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.
١٠. لم يتم موافقتنا بالقوائم المالية للشركات المستثمر فيها (بند استثمارات في شركات زميلة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ، والبالغ رصيدها في ذات التاريخ مبلغ ٢٥٨ ٩٢٠ ريال سعودي (دائن ، حيث تخطت خسائر هذه الاستثمارات تكلفة الاستثمار). كما لم نواف بالمصادقات على هذه الاستثمارات في ذات التاريخ. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم وجود وإكمال رصيد تلك الإستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
١١. لم يتم موافقتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والبالغ قيمتها الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥٦ ١٦ ٥١٢ ريال سعودي، وكذلك لم يتم موافقتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة حيث معظم ارصدة تلك الذمم متوقفة من عدة سنوات وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٦٧٦ ١٣٢ ٨ ريال سعودي خلال السنة وبلغ رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٤٧١ ١٩٠ ١٣ ريال سعودي، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال وتقييم هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
١٢. بلغ الرصيد المدين لبند المستحق على الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ١١٠ ١٠٦ ٨٧ ريال سعودي ، ولم يتم موافقتنا بالمصادقة على أرصدة بعض هذه الأطراف وهم كلاً من شركة أسواق ثمار ووسمي وشركة ثمار الطازجة والبالغ أرصدهما المدينة في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٨٣٠ ٠٠١ ٦١ ريال سعودي و مبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي ، كما انه لم يتم موافقتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة المستحق على الأطراف ذات العلاقة وأكتفت الشركة فقط بتكوين مخصص بكامل الرصيد المستحق على شركة ثمار الطازجة بمبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة المستحق على أطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٣. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لتأمين خطابات الضمان البالغ رصيدها المدين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٥٧٠.٠٠٠ ريال سعودي. كما لم نواف بالمصادقات البنكية الخاصة بها في ذات التاريخ. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد.

١٤. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لرصيد دفعة مقدمة لأحد الموردين رصيدها المدين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بمبلغ ١١ ٣٠٢ ٢٠٩ ريال سعودي وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل الرصيد خلال السنة، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاح رقم (٢٠) فقد قام هذا المورد برفع قضية على الشركة يدعي فيها بالمطالبة بمبلغ ٣٩٨ ٧٧٤ ٤٤ ريال سعودي تتمثل في قيمة مستحقات توريدات خلال فترات سابقة وفقاً لدعواه ، هذا وقد صدر حكم نهائي لصالح المورد بالمبلغ المطالب به ، مع عدم وجود رصيد مستحق مثبت لهذا المورد عن تلك الفترات ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الدفعات المقدمة للموردين وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

١٥. لم يتم موافقتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والبالغة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٢٩٣ ٤٠٧ ٢٢ ريال سعودي ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٦. لم يقم البنك بإيداع مبلغ ٤٦٨ ١٤١ ريال سعودي بالحساب البنكي للشركة والذي يتمثل في إجمالي عمليات مبيعات تمت بواسطة نقاط بيع لصالح الشركة خلال السنة ، وبمتابعة الفترة اللاحقة تبين لنا انه حتى تاريخه لم يتم تسجيلها بالحساب البنكي للشركة ، وقامت الشركة بتسجيل ذلك الرصيد ضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد.

١٧. تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٩٥٠ ١٦١ ٤ ريال سعودي مسجل تحت حساب محكمة التنفيذ بالرياض والمتمثل (وفقاً لإفادة الشركة) في قيام المحكمة بالحجز على الحسابات البنكية للشركة وسحب مبالغ متعلقة بتنفيذ أحكام قضائية على الشركة. ولم يتم موافقتنا بالمستندات الكافية المؤيدة لذلك. ولم تقم الشركة بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هذه القضايا أو إثبات الخسائر الناتجة عن تلك القضايا، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد وأثره على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٨. لم يتم موافقتنا بالمصادقة على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة البالغ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥٢٨ ٨٦٨ ريال سعودي مع الأخذ في الإعتبار ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٩. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لبند المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى البالغ رصيدها الدائن في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥٨ ٤٧٨ ٧ ريال سعودي. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد.

٢٠. لم تقم إدارة الشركة بإعداد تقييم إكتواري تقديري لمنافع الموظفين الخاصة بمزايا نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (تم تسجيل مخصص نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م أيضاً دون الاستعانة بخبير إكتواري) ، كما أنه لم نواف بالمستندات المؤيدة لإحتساب مخصص نهاية الخدمة المسجل بدفاتر الشركة. وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية بناء على ذلك. وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة إلتزامات منافع الموظفين لنهاية الخدمة وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢١. لم يتم موافقتنا بالموقف الزكوي الحالي للشركة مع المستندات المؤيدة له وبلغ رصيد مخصص الزكاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥٧٦ ٤٣٨ ١٢ ريال سعودي كما لم يتم موافقتنا بأساس إحتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠١٩م ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد ومدى وجود التزامات زكوية محتملة وأثر ذلك على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢٢. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص فواتير ومستندات المبيعات المدرجة ضمن إيرادات النشاط والبالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩م مبلغ ٣٣٢ ٨٨٧ ٤١ ريال سعودي. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدث وإكتمال إيرادات النشاط.

٢٣. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص فواتير ومستندات المشتريات المدرجة ضمن تكلفة النشاط والبالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩م مبلغ ٢٨٦ ٤٤٣ ٤١ ريال سعودي كما لم يتم موافقتنا أيضاً بمعادلة تكلفة البضاعة المباعة، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ورقم (٤) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدث وإكتمال تكلفة النشاط.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة):

٢٤. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص مسيريات الرواتب والأجور والبالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩م مبلغ ١٢٤ ٢١٩ ٦ ريال سعودي والمدرجة ضمن بنود مصروفات البيع والتسويق والمصرفات العمومية والإدارية. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدوث وإكتمال تلك المصروفات.

٢٥. لم تقم إدارة الشركة بمعالجة عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من إلتزام الشركة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) - عقود الإيجار والذي يجب تطبيقه من ٠١ يناير ٢٠١٩م فيما يتعلق بعقود الإيجار.

٢٦. قامت إدارة الشركة وفقاً لما ورد بالإيضاح رقم (١٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالتعديل على الأرصدة الإفتتاحية الخاصة ببند الممتلكات والالات والمعدات وبند الأرباح المبقاه وكان صافي تأثير تلك التعديلات إنخفاض في قيمة الممتلكات والالات والمعدات بمبلغ ١١٩ ٧٢٣ ٦ ريال سعودي وإنخفاض في الأرباح المبقاه بمبلغ ١١٩ ٧٢٣ ٦ ريال سعودي ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تلك التعديلات و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢٧. تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس ان الشركة منشأة مستمرة، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاحات أرقام (٢٠) و(٢٢) و (٢٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد توقفت الشركة عن مزاوله نشاطها خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وكذلك دخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي لها ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة على الشركة مع عدم وجود الموارد المالية الكافية لتغطية تلك القضايا والالتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها ولم تكون الشركة خلال هذه السنة اية مخصصات لمقابلة هذه الالتزامات المحتملة ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فإنه تشير هذه الظروف والأحداث إلى جانب أمور أخرى ، إلى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة مستمرة ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما يتعلق بمدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم المالية ، ومدى تأثير ذلك على الأرصدة والمبالغ المدرجة بالقوائم المالية للسنة الحالية.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

الأمر الرئيسية للمراجعة

بإستثناء الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي لقد قررنا أنه لا توجد أمور رئيسية للمراجعة ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

المعلومات الأخرى:

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى. ولا يُبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤولياتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ في عين الإعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، نكون مطالبين بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عن الأمر.

لفت انتباه:

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح رقم (٢١) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير الى أن الشركة تكبدت خسارة مقدارها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨ ريال سعودي وخسائر متراكمة بمبلغ ٥٤ ٨١٥ ٦٤٩ ريال سعودي في ذات التاريخ بنسبة ٥٤.٨٢% من رأس المال مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام النظام - وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساس، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أمور أخرى:

روجعت القوائم المالية لشركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار) (شركة مساهمة سعودية) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م من قبل مراجع آخر، والذي ابدى رأياً غير معدّل على تلك القوائم في ٣١ مارس ٢٠١٩م الموافق ٢٤ رجب ١٤٤٠هـ.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وإصدار تقرير مراجع، ومع ذلك بسبب الأمور الموضحة في قسم الإمتناع عن إبداء رأي، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم المالية. وتتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غشٍ أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا . ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة ، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة . وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، يتم تعديل رأينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع . ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

- يتطلب نظام الشركات أن يُضمّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساسي ، وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية ، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفة لأحكام نظام الشركات والأنظمة ذات العلاقة ، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية حيث تمثلت فيما يلي:
١. لم تقم الشركة بالإحتفاظ بالدفاتر والسجلات المحاسبية بالحد الأدنى من المهلة المحددة نظاماً (١٠ سنوات على الأقل) وفقاً لما هو مدرج بالبند رقم (١) من فقرة أساس الإمتناع عن إبداء الرأي في تقريرنا هذا ، مما يعد مخالفة لنظام الدفاتر التجارية المعمول به في المملكة العربية السعودية.
 ٢. لم تقم الشركة بإعداد قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وتقديمها لوزارة التجارة والإستثمار خلال المدة المحددة نظامياً مما يعد مخالفة لنظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية.
 ٣. لم تقم الشركة بنشر قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م على موقع تداول السعودية خلال المدة المحددة نظامياً مما يعد مخالفة لنظام هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
 ٤. لم تقم الشركة بإعداد إقراراتها الزكوية وتقديمها لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال المدة المحددة نظامياً.
 ٥. بلغت الخسائر المتراكمة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م نسبة ٥٤.٨٢% من رأس المال مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر ، إلا أنه لم يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال المدة المحددة نظاماً (مع الأخذ في الاعتبار ما ورد في الإيضاح رقم (٢٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، حيث أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام).
- البيانات الخاصة بالدفاتر مدونة على الحاسب الآلي باللغة العربية والقوائم المالية مطابقة لما هو مدون على الحاسب الآلي.

عن شركة

أسامة عبدالله الخريجي وشريكه

أسامة عبدالله الخريجي

ترخيص رقم (١٥٤)

بتاريخ ٢٣/٠٤/١٤٠٥هـ



التاريخ : ١٢/٠١/١٤٤٣هـ

الموافق : ٣٠/٠٦/٢٠٢٢م